

كو^٢ ماري عوزاق
داد كادي بالاي نيوتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تتألفت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ برئاسة القاضي السيد
مجتبى محمود وعضوية كل من السادة القضاة لاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين
والكرم طه محمد والكرم احمد ياقان ومحمد صائب القشيبدي وعيود صالح التميمي
وميثاقيل شمشون قس كوركيس وحسين ابو آنتن المسؤولين بالقضاء باسم الشعب
وأصدرت قرارها الآتي :

المسجل - المدعي - / ترمين عزيز نور - وكيله المحامي حامد العزاوي .
المسجل عليه - المدعي عليه - / رئيس مجلس محافظة كربلاء المقدسة / إضافة لوظيفته
وكيله الموقوف المحامي حنظل عبد الحمين-

٥.٥١

دعي المدعي (التمييز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان غيبن
بوظيفة عضو في مجلس محافظة كربلاء بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٩ وبالمقرر واجباته الوظيفية في
المجلس كترئيس للجنة التي بموجب الامر الإداري المرقم (٩) في ٢٠٠٤/٥/٩ الصادر من
أمانة المجلس المشغلة في ذلك الوقت وإقام خدماته لأثناء محاقفته لمدة ستة أشهر تقريباً
وبعد ذلك ورد كتاب هيئة اجتثاث البعث المرقم ١٧١٢ في ٢٠٠٤/٧/٢٦ المتضمن شموله
بإجراءات اجتثاث البعث ولكن هذا الكتاب ليس قطعياً على صحة شموله بإجراءات اجتثاث
البعث لأنه تضمن عبارة (زائرين للتأكد من صحة شموله بالاجتثاث) وعلى اثر هذا الكتاب
وقبل التأكد من صحة مضمونه صدر قرار من المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتعليق عضويته
بالمقرر المرقم (٢٩٩) في ٢٠٠٤/٨/١١ وبعد فترة تم التأكد من صحة صدور مضمون
الكتاب المرقم ١٧١٢ في ٢٠٠٤/٧/٢٦ من قبل الهيئة الوطنية العليا للمساحة والعدالة
فبين عدم شموله بإجراءات البعث وذلك بموجب الكتاب المرقم ١٤٠٥ في ٢٠٠٤/١٢/٤
الصادر من الهيئة المذكورة . فقدم المسجل (المدعي) بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٥ لدى المدعي
عليه/إضافة لوظيفته وسجل بعد ولادة (٢٢٢١) في ٢٠١٠/٥/١٧ ولم يبت بالتقدم . فقدم
المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٩ طلباً بالحكم بإحساب فترة تطبيق عضويته للفترة

كوستاري عزلي
داد كاي بالاي فينليحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٢١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

المحصورة من ٢٠٠٤/٨/١١ ولغاية انتهاء الثورة الانتقالية في ٢٠٠٥/٣/١ خضعت لأعراض التقاعد وخالفة حقوقه الضمنية الأخرى لسوء إقراره . ونتيجة المرافعة المحضورية العقلية فسرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ (٢٠١١/١٢/٢١) وبعدد الاستشارة (٣٢١) بإنشاء إداري /٢٠١٠) الحكم بإلزام المدعي عليه إضافة لوظائفه باعتبار فترة تعلق عضوية المدعي لفترة من ٢٠٠٤/٨/١١ ولغاية ٢٠٠٥/٣/١ خضعت لأعراض التقاعد ورد باقي المطالب . وقد أعيد الحكم منقوضاً من المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها المرقم (١٢/اتحادية/تمييز/٢٠١٢) في ٢٠١٢/١/٣٠ واتباعاً لقرار التمييزي فسرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٧/١١ رد دعوى المدعي . طعن التمييز (المدعي) بالمحکم أمام المحكمة الاتحادية العليا بطلبه التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٨/٧ طلباً لنقضه للاستيف الواردة فيها .

القرار

لدى التفرقة والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن العدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم التمييزي وجد انه جاء اتباعاً لقرار النقض الصادر من هذه المحكمة بالعدد (١٢/اتحادية/تمييز/٢٠١٢) في ٢٠١٢/١/٣٠ المسند الي المادة (١٨) للقانون (٣) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدلة بالمادة (٣) من قانون التعديل الأول له المرقم ١٥ لسنة ٢٠١٠ والمطور لقانون رواتب ومخصصات رئاسة مجلس الوزراء المرقم ٢٧ لسنة ٢٠١١ فقد أصبح موضوع الدعوى مشعوباً به وحيث ان المادة التاسعة/اولاً منها تعنت (بمنح رؤساء الوحدات الإدارية وللمبا المحافظ وأعضاء المجالس المنصوص عليهم في المادتين (١٨) و(٢٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ عند انتهاء دورتهم الانتخابية راتباً تقاعدياً عكسي وفق التسبب المحددة في المادة ٨ /اولاً من هذا القانون) وحيث ان تلك المادة هي الأخرى قد نصت في فقرتها الأولى (يستحق الراتب التقاعدي بنسبة ٣٠% من كانت لديه خدمة فعليه في التولية تزيد عن ستة أشهر وتقل عن سنة) وان الضمعة العقلية التي ساررت فيها المدعي



كويتي
داد كتابي بالاتي لوكيتي

جمهورية العراق
المجلس الاتحادي العليا

العدد: ١٣١/الجمعية/٢٠١٦

(الجمعية) واجباته هي كل من ستة أشهر والعدة بعد تطبيق عضويته لا يمكن اعتبارها خدمة
لغاية حيث لم يمارس فيها واجباته الموكلة بها لغاية وان الحكم المميز قد قضى بسرد
الدعوى استناداً لقرار التفتيش وتقليداً لأحكام المادة (١٨/ثلاثاً) من قانون المحاكمات غير
المنظمة في إقليم لذا يكون صحيحاً وموافقاً للقانون تصور قانون رواتب ومخصصات
رئاسة مجلس الوزراء محمداً استعفاي المدعي (الجمعية) لرتاب التقاضي وفق نفس السياق
الوارد في قانون المحاكمات غير المنظمة في إقليم بالنسبة لوجوب تسوية شرط وجود
الخدمة الفعلية والعدة معينة ولم يتوفر هذا الشرط فيه وان الحكم النهي بالتجسسية السرد
الدعوى وتعميل المدعي المصاريف وأتعاب المحاماة لذا قرر تصديقه ورز الطعون الشيوية
وتعميل المميز رسم التمييز وسرد القرار بالاتفاق في ٢٠١٦/١٠/٢.

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب التلشيدكي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شعشون قس كوريس

العضو
حسن أبو التمن